

أنثروبولوجيا العدالة

الفقه والثقافة في المجتمع الإسلامي

* (لـ دوزن)

مراجعة أبو بكر باقادر

بهذه الدراسة: «أنثروبولوجيا العدالة...» يتوج لورنس روزن أعماله الأنثروبولوجية المهمة - عن صفرو والمجتمع المغربي في مدينة صفرو التي شارك فيها زملاءه تحت إدارة كليفورد غيرتس - برائته النظرية/الميدانية عن محاكم الرباط وسلا المغربيتين والتي حاول فيها أن يقدم صورة معمقة وحركية عن العلاقة بين القانون والسياق الثقافي في إطار المجتمع الإسلامي. وطريقه في ذلك الاعتماد على دراسة ميدانية لما يجري في المحاكم الشرعية من إجراءات وحالات. ورغم أن القانون عادةً ما يُنظر إليه كما لو كان مجالاً مستقلاً قائماً بذاته، يسعى داخله بعض المهنيين المحترفين للسيطرة على ما يجري في دوائره بحيث يكون بعيداً لدرجة ما وبمئى عن العلاقات الاجتماعية العامة أو السياق الثقافي.

على أن دراسة روزن توضح أيضاً أن تحليل النظام القانوني يتطلب، كما هو الحال في تحليل غيره من الأنظمة الاجتماعية، فهماً للمفاهيم وال العلاقات التي نواجهها ونقابلها في الحياة الاجتماعية اليومية. كذلك يوضح لنا روزن أن فهمنا المعمق للإجراءات الروتينية التي تقوم عليها مجريات تحقيق العدالة أساساً لفهم هذا النظام. وهي إجراءات تأخذ في اعتبارها بالضرورة عمليات تفاوض وأخذ وعطاء مطلقة تشكل الحقائق وفهمها التي

يجري على أساسها إصدار الأحكام على الواقع والأحداث المعروضة أمام المحكمة. وربما كانت اللغة الفقهية التي يستخدمها المختصون داخل المحكمة سواء أكانوا كتاب المحكمة أو القضاة أو المحققين أو المحامين أو حتى الشهود والمترافعين - هي التي تلفت الانتباه في هذا المجال.

لقد شكلت آراء ماكس فيبر حول الإجراءات القضائية في المحاكم الإسلامية، رغم قسوتها، الصورة الأكثر انتشاراً وشيوعاً. وهي تؤكد على أن القاضي المسلم إنما يعتمد على آرائه الشخصية في تأويل النصوص، وفي الوصول إلى الأحكام. ومن أجل الصورة النمطية التي اصطنعها أهمل في كثير من الأحيان الواقع المادي الذي تباينت أحکامه في القضايا المعروضة عليه من حالة إلى حالة. ودراسة روزن هذه توضح أن الأمر أعقد من ذلك بكثير.

ولعل من أهم مرتکزات وجهة نظر روزن توضیح أن القانون وكذلك الإجراءات القانونية المتّبعة في المحاكم الشرعية ينبغي أن يُنظر إليها في سياقها الثقافي، بل وعلى أنها تشكل مظهراً من مظاهر الثقافة السائدة. ويسترسل روزن في توضیح هذا الأمر مستتجأاً أن القاضي عندما يريد أن يتّخذ قراراً في أمر قضية ما معروضة أمامه فإنه، بالضرورة يستلهم المركّزات الثقافية ويعتمدّها في تفسير وتأويل ما يجري أمامه، مما يجعل النصوص التي يعود إليها محددةً بهذا الموقف المبدئي؛ لكن في الوقت نفسه المشتركة والمقبول من أطراف القضية المعروضة.

وبطبيعة الحال، وفي ظل هذا التوجه، تصبح الأسئلة والمعلومات التي يتّوصل إليها القاضي بشكل مباشر وغير مباشر عن القضية إنما هي تجسيد لمقتضيات السياق الثقافي التي تجري فيها عملية التقاضي، والتي يوضح روزن أنها تشكل المصدر الأساسي الذي يقرر عن طريقة القاضي ما لم يكن محدداً سلفاً في القضية المعروفة. ونظراً لأن هذه الإجراءات سواء ما كان منها تنظيمياً أو إجرائياً، مثل التقييد وأسلوب عرض الحالة أو أساليب الترافع واستخدام اليمين وعدالة الشهود وخلاف ذلك من أساليب وإجراءات، إنما

تعكس فهم ومن ثم قبول المترافعين أمام المحكمة.

ويدرس روزن الأساليب المنطقية التي يستخدمها القاضي والاهتمام بمنطق ما قيل من ناحية والمقاصد بل والتوايا التي تحملها وتحتملها الألفاظ الواردة في نص الدعوى أو في أسلوب المترافعين أمامه، وأن فهم السياق الثقافي الاجتماعي لذلك الاستخدام الرمزي للغة والفهم العميق لأهمية الإجراءات يمكن أن يساعدنا على فهم التسلسل المنطقي للقضايا أمام القضاء بل وربما فهم النتيجة التي توصل إليها، مما يستبعد الحكم الذاتي الشخصي الذي قامت عليه نمطية مakens فيير.

توضح دراسة روزن الميدانية أن القاضي بل وعملية التقاضي نفسها تعتمد على حكمة وتدخل القاضي بما يكفل ليس فقط تحقيق العدالة وإنما الإصلاح بين الأطراف المترافعة. وهذا بعد ربما استأثرت به عمليات التقاضي في المحاكم الشرعية. بمعنى أن القاضي يلعب دور المصلح أو الأخوائي الاجتماعي وفي الوقت نفسه يستخدم هيبة السلطة من أجل تقريب وجهات النظر بين الأطراف المترافعة بما يكفل نوعاً من الرضى والقبول لما توصل إليه من حكم ليس بوصفه الحكم العدل وإنما الحكم الذي يحقق أكبر قدر من المصلحة المشتركة للأطراف المترافعة.

ويستند روزن مساحة لا بأس بها لتوضيح الإجراءات المستخدمة في المحاكم الشرعية شارحاً للقارئ الغربي أهمية هذه الإجراءات في تحقيق العدالة، رغم اختلافها عما تعوده في الإجراءات القضائية في الغرب، ولعل عملية استخدام الشهود في التقاضي من أبرز تلك الإجراءات.

وختاماً تعد دراسة روزن عالمةً بارزةً في الدراسات الأنثروبولوجية للنظام القضائي في الإسلام، ولعل دراسة حاييم غربر: «الشريعة الإسلامية والثقافة» القائمة على دراسة ميدانية لأرشيفات المحاكم الشرعية من 1600 إلى 1840 أن تكون الامتداد الطبيعي لدراسة روزن، وستليها بالتأكيد دراسات أخرى.

